جامعة الزقازيق - فرع بنها

كليـــة الآداب

قســـم الجغـــرافيا

الدراسات العليا والبحوث

الأســـــس الجغرافيـــــة للمشـــــكلات

فـــى مناطـــق الحـــدود المصـــرية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير
في الآداب من قسم الجغرافيا

إعداد

اسـامة احمـد محـمد عـبد الله حميد

إشراف

أ.د. صلاح الدين على الشامى

أستاذ الجغرافيا المتفرغ ، بكلية الآداب، بينها

أ.د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحى

أستاذ العلوم السياسية، جامعة الزقازيق

بنهـــــا

١٩٩٣

٢ - ٣ - ٢ السيادة على جزيرتي تيران وصنافير:

بالخطوات نفسها التي اتبعت في ٢-٣-١، أى عرض لتطور المشكلة ثم عرض الآراء القانونية ثم التاريخ فالجغرافيا، يمكن معالجة هذه المشكلة، التي لولا جسامة المشكلات التي تواجهها كل من مصر والسعودية، لكانت قد تسببت هاتان الجزيرتان في نشأة نزاع مصري/سعودي.

لقد بدأ النزاع المصري السعودي قبل شهور من تفجر مشكلة حلايب الأولى، ففي ١٢ و١٧ أبريل ١٩٥٧ اشتكت السعودية مصر في مجلس الأمن مطالبة باستعادة الجزيرتين (راجع النصوص في ناصر العرفج، ١٩٨٣: ٥٣-٥٥)، فقد كان من آثار هزيمة مصر عام ١٩٥٦ أن سمح لليهود بالمرور في مضيق تيران، وأصبح استمرار السيطرة المصرية على الجزيرتين غير ذي معنى حسب رأى السعوديين (محمود حسن خليل، ١٩٨٤: ١٠٨). وانتهي الأمر بتمييع القضية لعدم وضوح مسألة السيادة على الجزيرتين، ثم تفجرت المشكلة ثانية عام ١٩٨٢ عندما حمل ملك السعودية الرئيس المصري شخصياً مسئولية إعادة الجزيرتين، واستخدم في ذلك عبارات شديدة اللهجة "... وحكومة مصر ورئيسها مسئولان مسئولية مباشرة عن إعادة الجزيرتين إلى وطنهما الأم" (محمود حسن خليل: ١٠٨)، فما كان من مصر - في اللحظة نفسها التى استعادت فيها الجزيرتين من إسرائيل في أبريل ١٩٨٢ - إلا أنها افتتحت نقطة شرطة في تيران (افتتحها وزير الداخلية)، وفي عام ١٩٨٣ أصدرت قراراً باعتبار تيران وصنافير محمية طبيعية في إجراء لإضفاء شكل من أشكال السيادة على جزيرتين غير مأهولتين.

الجوانب القانونية للمشكلة:

انتهى القانونيون المصريون حول مسألة السيادة على الجزيرتين إلى اختلاف في الرأى مابين ثلاثة اتجاهات:

١ الاتجاه الأغلب ممثلا في كبار أساتذة القانون الدولي (طلعت الغنيمي - حامد سلطان) ومعهما عائشة راتب، يرى أن الجزيرتين سعوديتان (عمرو خليل: ٨٥)، ويرى عزالدين فودة خطأ من قال إن السعودية قد تنازلت عنهما لأن هذا الرأى لا يستند إلى وثيقة (عمرو خليل: ٨٥).

٢ أما زكي هاشم فيرى أنهما لم تكونا تابعتين للسعودية أصلا قبل أن تتفق مصر والسعودية على أن تقوم مصر باحتلالهما (عمرو خليل: ٨٦).

٣ أما الرأى المضاد والذي يرى أن "السيادة على الجزيرتين غير واضحة.. لكنه من الأصوب إعطاء السيادة لمصر" فيعدد الأسباب التالية تدعيماً لمقولته:

- أن الجزيرتين هما أقرب إلى الساحل المصري.
- أن مصر قامت بالاستيلاء عليهما وإدارتهما لمدة تزيد على ست سنوات دون احتجاج من أية دولة بأن مصر لا سيادة لها عليهما (عمر زكي غباشي: ١٤١).

ومن الواضح أن الحجة الأولى، وإن انطبقت على جزء من تيران، فإنها بالتأكيد لا تنطبق على صنافير، أما الحجة الثانية - حجة التقادم وعدم الاحتجاج - فلم يتبلور مفهومها بعد في القانون الدولى، وإن كان القانونيون المصريون يرفضون أن يكون الوجود السودانى في حلايب منذ ١٩٠٢ يمثل تقادماً، فبالمنطق نفسه لا يمكن من - باب أولى - اعتبار ست سنوات كافية للتقادم.

وفي استعراض حديث لكل الآراء قرر أحد أساتذة القانون الدولى المصريين أن القائلين بتبعية الجزيرتين لمصر "لم يذكروا أي سند لتأييد ذلك" (أبو الوفا، ١٩٨٩: ٤٩٦)، وقام من ثم بتقديم أدلة جديدة على أن "تبعية الجزيرتين لمصر أوضح"، ولكنه كان حذراً فقال إن هذه الأدلة "حجج مستنبطة من باب أولى، والأمر يتوقف في النهاية على إثبات السيادة على كل من الجزيرتين، ذلك أن هناك قدراً من الغموض يحيط بوضعهما القانوني" (أبو الوفا: ٤٩٧).

ويجادل أبو الوفا عن آرائه بما يلي: (ص ص. ٤٩٦ - ٤٩٧):

أولا: إن الجزيرتين تقعان في المياه الإقليمية لمصر. ومن المعلوم أن الجزيرة إذا كانت داخل البحر الإقليمي لدولة معينة فهى ليست في حاجة لممارسة أعمال السيادة عليها، وإنما تظل الجزيرة - كقاعدة - تابعة لها حتي ولو كانت مهجورة مالم يثبت عكس ذلك.

ثانياً: إن ما جاء في المذكرة المصرية المرسلة إلى السفارتين الأمريكية والبريطانية في ٢٨، ٣٠ يناير ١٩٥٠ من أن احتلال تيران الجزيرتين من جانب مصر هو "لمجرد تعزيز حقها وكذلك أي حق محتمل للمملكة السعودية" لاينهض دليلا على عدم تحديد وضع تيران الجزيرتين لأن هذه الفقرة نفسها تنتهي بالآتي "وقد تم ذلك لقطع خط الرجعة على أية محاولة للاعتداء على حقوق مصر".

ثالثاً: إن المملكة العربية السعودية لم تعترض على ما جاء في مرسوم تحديد اتساع البحر الإقليمي الصادر في مصر في ١٨ يناير ١٩٥١ (والذي حددها باثنى عشر ميلا) وهو مرسوم صدر بعد حوالى سنة من احتلال الجزيرتين. وأهمية ذلك تبدو في أمرين:

* فمن ناحية، من الثابت أن عدم الاعتراض في الوقت المناسب يعنى في ظروف معينة الموافقة الضمنية على الموقف المتخذ. ولا أدل على ذلك من مرور ما يقرب من أربعين عاما دون صدور أى اعتراض من السعودية على تبعية الجزيرتين لمصر.

* ومن ناحية أخرى، يبدو أثر المرسوم السابق واضحاً اذا طبقنا القاعدة العرفية المستقرة في إطار قانون البحار والتي تقرر أنه في حالة الدول المتقابلة إذا كانت مساحة الامتدادات البحرية غير كاملة فلا يجوز للدولة أن تمد بحرها الإقليمي إلى أبعد من خط الوسط الذي تقع كل نقطة عليه على مسافة متساوية من أقرب النقاط على خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي لكل من الدولتين (وهو ما أخذت به أيضاً المادة ١٥ من اتفاقية ١٩٨٢). ولما كانت جزيرتا تيران وصنافير تقعان على بعد ٣ أميال من الساحل المصري و٤ أميال من الساحل السعودي، فإن الأخذ بمعيار خط الوسط يقضي بأن يكون المد الفاصل بين المياه الإقليمية السعودية والمصرية هو ذلك الموجود على بعد ٣,٥ ميلا وهو مايعني وقوع الجزيرتين في المياه الإقليمية المصرية".

ومن الواضح أن هذه الآراء لم تضف جديداً يحل مشكلة اختلاف القانونيين، كما أنها قد انطلقت من مقدمات لتصل الى نتائج، بينما كان من الضروري مناقشة المقدمات أولا:

* فقد اعتبر أبو الوفا أن الجزيرتين "واقعتان في المياه الإقليمية لمصر" وكانت المقدمة التي افترضها أنهما غير محددتى الهوية، لأنه لو كان لهما هوية، لكانت سواحل الجزيرتين هي التي ستحدد امتداد المياه، وعلى حد تعبير أبو الوفا نفسه (ص ٤٩٨) "ومن المعلوم أن المياه تتبع الشاطئ البري أو شاطئ الجزيرة وليس العكس" ومؤدي هذا القول أن الجزيرتين - وإن لم يكن هناك ما يثبت سعوديتهما - فإن الواجب أن نبحث في أدلة السيادة قبل أن نفترض حالة عدم التمييز indifference ونطبق قواعد رسم المياه الإقليمية.

- وإذا ثبت فعلا وجود حالة عدم تمييز، فإن تطبيق معايير رسم الحدود البحرية لن يدعم بالتأكيد وجهة نظر أبو الوفا بخصوص صنافير، ومجرد النظر إلى الشكل (٢٩) يظهر ذلك، والحقيقة أن العملية الحسابية التي قام بها (٣ + ٤) ÷ ٢ = ٣,٥ الميل، فضلا على أنها غير مفهومة، فإنها لا توصل - أيا كان ما نفهمه منها - إلى استنتاجه "وقوع الجزيرتين في المياه الإقليمية المصرية"، وهو الاستنتاج الذي خلص إليه من الخريطة التى رسمها (ص ٨٤٦ من ملحق الخرائط رقم ١) دون اتباع لأى قواعد،ويكفي للتدليل على أخطاء هذه الخريطة أنها في تقسيمها للبحر الإقليمي بين مصر والسعودية أعطت مصر كل الساحل السعودي لمسافة ٢٥ كم (على خط مستقيم) شرق رأس قصبة !

- ومن جديد يذكر أبو الوفا عدم اعتراض السعودية طيلة أربعين عاما، ولكن هذه المقولة تتجاهل أن الجزيرتين وقعتا تحت الإحتلال اليهودي بين ١٩٦٧ و١٩٨٢ ومن قبل كانتا ضمن منطقة القوات الدولية (١٩٥٧-١٩٦٧)، ومن بعد صارتا أيضاً ضمن منطقة القوات المتعددة الجنسيات (١٩٨٢ حتى الآن)، كما أن السعودية قد أبدت اعتراضها فعلا في أول مناسبتين تسمحان بالاعتراض (أى ١٩٥٧ و١٩٨٢)، بل إنها سعت لاحتلال الجزيرتين بمجرد أن سحبت مصر القوات الدولية منهما في الأزمة التى انتهت بحرب ١٩٦٧، فحسبما يذكر هيكل (محمد حسنين هيكل، ١٩٩٠: ٦٩٣) التقطت المخابرات المصرية من الشبكة السعودية يوم ١٩٦٧/٦/٣ تعليمات بوضح سرية مشاة في تيران وصنافير، ورأى عبد الناصر ترك السعوديين ينزلون إلى الجزيرتين لتوريطهم في مسألة إغلاق خليج العقبة، لكن فيصل أرسل برقية من لندن يوم ١٩٦٧/٦/٤ "أوقفوا تيران وصنافير حتى تنجلى الأحوال".

من كل ما سبق يتضح، حسبما يقرر أبو الوفا، أن إثبات السيادة على أى من الجزيرتين له الأولوية الأولى، وبعدها يمكن تحديد المياه الإقليمية، وهكذا فمن الجائز أن نطبق بعض مبادئ القانون الدولى بشأن السيادة والواردة في ٢ - ٣ - ١، وذلك من خلال طرح الأسئلة التالية:

- هل كانت الجزيرتان جزءاً من سيناء بمقتضي اتفاقية الحدود عام ١٩٠٦؟

- هل ضمتا إلى السعودية ضمن عملية توسيع تخومها شمالا بعد طرد الشريف حسين من الحجاز؟

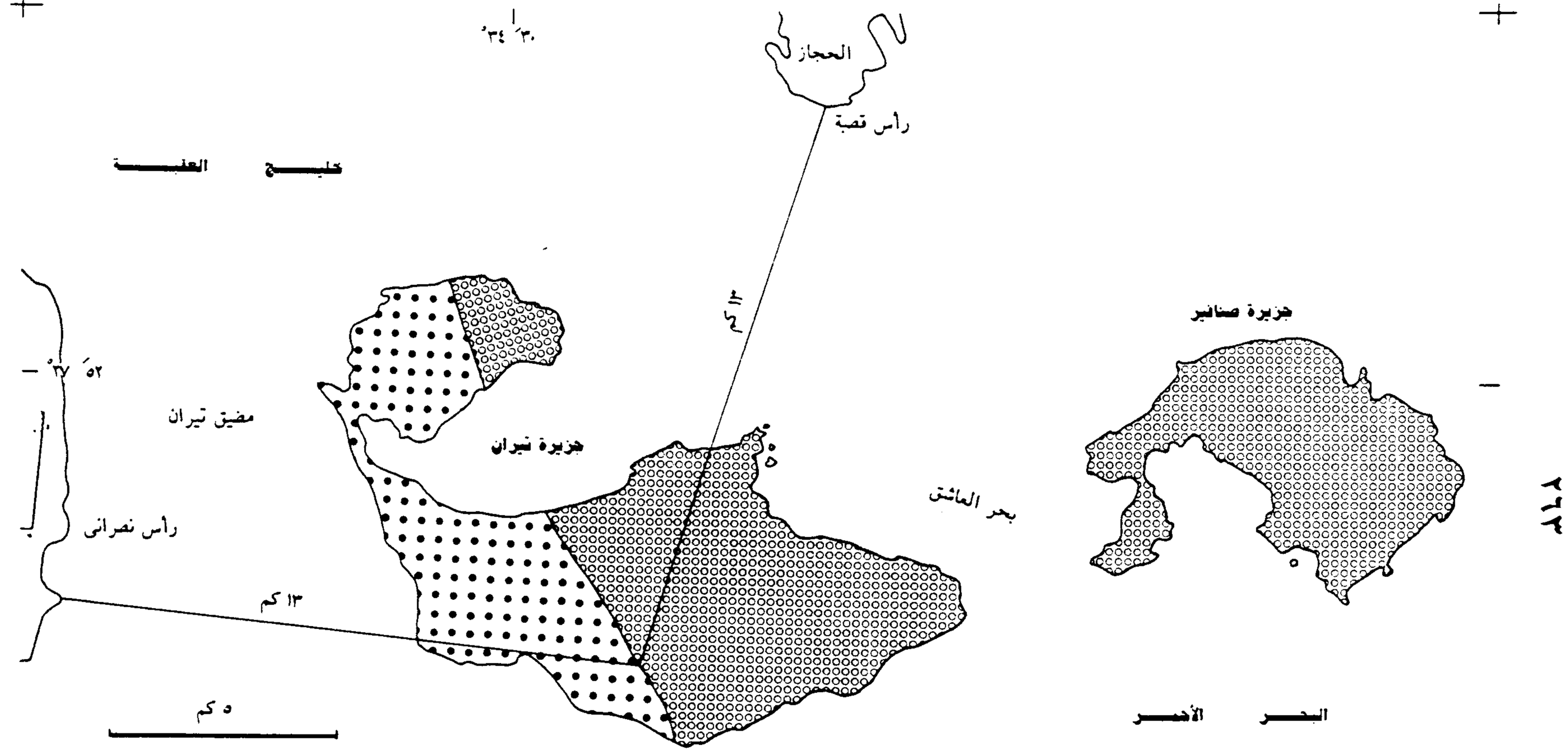

أثر إهمال وجود تيران وصنافير على تبعيتهما

شكل (٢٩)

المصدر: إدار المساحة العسكرية (١٩٩٠م) مجموعة سيناء ١/٣٥٠

مساحات واقعة في البحر الإقليمي المصري
مساحات واقعة في البحر الإقليمي السعودي

فروض الخريطة: إهمال شعاب المرجان

* وإذا لم يعط السؤالان السابقان إجابة حاسمة، فمن الطرف الذي يحق له إذن أن يرث الجزيرتين بعد سقوط الدولة العثمانية، بمقتضى قواعد التوارث الدولي؟

وبالنسبة للسؤال الأول يتضح من محفوظات وزارة الخارجية البريطانية ضمن مراسلات تعيين حدود مصر الشرقية عام ١٩٠٦ أن العثمانيين احتفظوا لأنفسهم "بكل خليج العقبة عدا الجانب الغربي من شبه جزيرة سيناء" ويقتضي هذا - من الناحية النظرية - استبعاد الجزيرتين (وكذلك استبعاد جزيرة فرعون التي تبعد ٧٠ متراً فقط عن شاطئ سيناء)، ولكن الخارجية البريطانية فسرت هذه الوثيقة عام ١٩٥٧ بأنه "في ذلك الوقت بالطبع لم تكن قد ظهرت مشكلة المياه الإقليمية، وكان التركيز على سيناء والطرف الشمالي لخليج العقبة، وفي الخرائط المرافقة لهذه الأوراق لم تظهر تيران وصنافير على الإطلاق" (Schofield & Blake, Vol. 13: 854) كما أن نعوم شقير الذي كان له دور بارز في مسألة الحدود عام ١٩٠٦ يشير إلى الجزيرتين في مؤلفه عن سيناء بشكل يجعل أمر تبعيتهما غامضاً (نعوم شقير:١٦).

وللإجابة على السؤال الثاني يقتضي الأمر تتبع التحركات السعودية بعد طرد الشريف حسين، ولا تسعفنا الوثائق العسكرية عن تلك الفترة والتي جمعت ونشرت مؤخراً (A collection of..., 1988) وإن كانت الملابسات في شمال غرب جزيرة العرب آنذاك لا تسمح بالتفكير في مثل هاتين الجزيرتين، ففي يوليو ١٩٢٥ بادر الإنجليز من طرف واحد بإعلان مد سلطانهم إلى معان والعقبة - وكانتا جزءاً من ولاية الحجاز العثمانية "إلى أن يتم تعيين الحدود بشكل نهائي" (Helms: 218)، وفي نوفمبر ١٩٢٥ عقد اتفاق لتسوية الأمور بين نجد وشرق الأردن، وفي ذلك الوقت كانت هجمات جماعة الإخوان قد اشتدت ضد المراكز الإنجليزية في العراق والكويت، مما حدا بالإنجليز إلى تقديم "إنذار إلى عبد العزيز بوقف هجمات الإخوان، وإلا فعليه أن يتحمل العواقب" (Helms: 227)، والحق أن استجابة عبد العزيز للإنذار لم تتأخر، فقد سارع بإبادة الإخوان في مجزرة السبلة الشهيرة (١٩٢٩).

يتضح مما سبق أن جزيرتين غير مأهولتين مثل تيران وصنافير لا يتوقع أن تكونا محلا للاهتمام وسط هذه الاضطرابات خاصة وأن خليج العقبة لم يكن مستخدماً في الملاحة إلا على نطاق محدود جداً، بل إن سلطة السعوديين عام ١٩٢٨ في شمال الحجاز لم تكن مستقرة بسبب ثورة ابن رفادة على الأسرة السعودية الحاكمة، ثم لجوئه إلى مصر واتهام السعودية لمصر بأن لها ضلعاً في الثورة (مديحة أحمد، ١٩٧٨: ٣٦٨ - ٣٧٨).

والحق أن السعوديين - في صراعهم مع مصر في مجلس الأمن - لم يقدموا ما يثبت وجوداً سابقاً لهم في الجزيرتين.

وإذا أخذنا المعيار الذي تبناه فاروق أباظة لحدود الدولة السعودية، والذي ورد في عبارته "تركزت جهود عبد العزيز فيما بين الحربين العالميتين على استعادة ملك أجداده في جزيرة العرب" (فاروق: ١٤)، فإن هاتين الجزيرتين لم تكونا بالتأكيد "ملكا لأجداد" عبد العزيز، ويجب ألا يتبادر إلى الذهن أن معيار "ملك الأجداد" هو من بنات أفكار فاروق أباظة، فكما هو مشهور، يعتبر هذا المعيار نغمة سائدة في الكتابات السعودية الرسمية وشبه الرسمية.

وبهذا لا تعطي الإجابة على السؤالين الأول والثاني الجزيرتين لأى من مصر أو السعودية، وتبقى الإجابة على السؤال الثالث، فهل كانت هذه الجزر جزءاً من ولاية الحجاز، فتصبح - بالميراث الدولى - جزءاً من الدولة السعودية. الحق أن مراجعة تقويم الحجاز الذي كانت تصدره الحكومة العثمانية سنوياً (حجاز ولايتي سالنامه سى) لايثبت شيئاً كهذا ولا ينفيه، فهو يورد حدود ولاية الحجاز بشكل معمم (ص ١٣٥)

« ... سوريه ولايتى وقدس شنجاغى وخديويت جليلهٔ مصريهٔ
ملك عريش وعقبه محافظلقلرى أراضيسى محدود در ... »

ويبقى تساؤل أخير هو هل كان لأى من مصر أو السعودية مظهر من مظاهر السيادة على أى من الجزيرتين قبل تفجر النزاع عام ١٩٥٧ ؟

في حدود الوثائق المنشورة - وكلها بريطانية - لم تذكر تيران إلا في رسالة تشيتام إلى إدوارد جراي بالقاهرة في ١٩١١/٥/٢٠، وفيها يظهر خوف الإنجليز من نية الألمان الاستيلاء على تيران (F.O. 407/176, No. 54)، ومرة أخرى اهتم الإنجليز

بتيران عام ١٩٢٩ "بسبب خطر بعض بدو الحجاز من أن يطردوا بالقوة مستخدمين من شركة صيد بنك مصر الذين استخدموهم في بعض عملياتهم"، ولكن المذكرة تشير إلى أنه ليس هناك ما يدل على أن هذا العمل كان بتحريض من حكومة السعودية، وأن الحادث لم تكن له عواقب (Schofield & Blake, Vol. 13: 843)، وفي مقابل الغياب السعودي أشار مندوب مصر في مجلس الأمن عام ١٩٥٤ إلى أن الجزيرتين كان بهما تحصينات مصرية في الحرب العالمية الثانية، استخدمتها سفن الحلفاء (عمرو خليل: ٨٤، El-Hakim: 136) ولكن تشاور مصر مع السعودية - أو بالأحرى المساعي الحميدة التي بذلها أمين الجامعة العربية كما تذكر بعض المصادر (عبد الله شاكر الطائي: ١٩٧٤، ٢٩٠) - قد أعطى الانطباع بأن مصر عند احتلالها للجزيرتين عام ١٩٥٠، إنما كانت تفعل ذلك في إطار من السيادة السعودية، لدرجة أن أحد العسكريين المصريين فهم ذلك على أنه "وضع للجزر تحت الحماية المصرية"! (يسري قنديل، ١٩٨٩: ٣٣٥)، والحق أن المذكرة المصرية التي أرسلت في حينه إلى الدولتين البحريتين الكبريين - بريطانيا وأمريكا - كانت توحي بسعودية الجزر، فقد ذكرت مذكرة مصرية في ٣٠ يناير ١٩٥٠ (يوم احتلال مصر للجزيرتين) بأن المقصود هو حماية حقوق مصر، وكذلك "كل حق محتمل للمملكة العربية السعودية" **tout droit eventuel du Royaume de l'Arabie Séoudite**، وقالت مصر أيضاً إن احتلالها تم باتفاق تام **en parfait accord** مع حكومة السعودية.

وتذكر الوثائق البريطانية أن محاولات السفارة البريطانية في جدة لمعرفة ما إذا كانت الجزيرتان قد ضمتا فعلياً إلى مصر وأن السيادة قد نقلت إلى مصر، هذه المحاولات "قد واجهت ردوداً متملصة" وأخيراً قال مسئول سعودي إنه "ليس بين الأصدقاء حساب" ! (Schofield & Blake: 848).

وبسبب هذا الغموض، فقد أفتي خبراء وزارة الخارجية البريطانية بأن حالة الجزيرتين قبل ١٩٥٠ كانت غير محددة **indeterminate** (Schofield & Blake: 842-3)، ولذلك عندما اشتكت السعودية مصر لمجلس الأمن (١٩٥٧)، وعندما أرادت الأمم المتحدة تسوية المشكلة قبل إرسال القوات الدولية إلى مضيق تيران، اقترح الإنجليز حلولا غريبة (Op. Cit.: 861-2) مثل وضع الجزيرتين تحت السيادة الدائمة للأمم المتحدة،ولكن استبعد هذا الحل بعد ذلك لأن الأمم المتحدة ليست دولة وليس ذلك في ميثاقها، وكان الحل الأخير هو وضع الجزيرتين تحت إدارة الأمم المتحدة أو وصايتها.

وقد كشفت مذكرة إنجليزية أخرى (Op. Cit.: 863) عن أن هدف الإنجليز من هذه المقترحات كان خشية الإنجليز من دعم موقف اليمن في المطالبة بكمران التي يحتلها الإنجليز.

وفي غياب وقائع محددة تدعم وجهة النظر السعودية في سيادة السعودية على الجزيرتين فإنه يمكن القول إن الجزيرتين مصريتين بالتقادم، ولكن هذه المقولة تصطدم بما يلي:

- إن الوجود المصري في الجزيرتين ظل محدوداً، ويستفاد من يوميات حملة سيناء التي حررها موشى ديان (Dayan,1966: 193) أن تيران وصنافير عند احتلال اليهود لهما عام ١٩٥٦ لم يكن بكل منهما سوى ١٢ فرداً من خفر السواحل. أما الرواية المصرية الرسمية (هيئة المساحة العسكرية:١٩٩٠:٢١٢) فتذكر أن كلا من الجزيرتين كان بها نقطة إنذار حوالى ٣٠ فردا ومدفعين ٢٠ملم.

- إن الخرائط الرسمية المصرية إما أنها غير واضحة في التدليل على تبعية الجزيرتين لمصر لأنها لم ترسم حدوداً في الماء، فتجعل من الجزيرتين جزءاً من مصر، لأنها ببساطة واقعة في إطار الخريطة، أو أن الخرائط المصرية تظهر أن الجزيرتين غير مصريتين إذا كانت الخريطة ليست خريطة طبوغرافية، ومن ثم يستفاد من الألوان في استنتاج تبعية المساحات المختلفة. وهكذا يتحدد موقف الجزيرتين في الوثائق الصادرة عن هيئات رسمية:

أ هيوم في كتابه "طبوغرافية شبه جزيرة سيناء وجيولوجيتها: الجزء الجنوبي الشرقي" والذي طبعته مصلحة المساحة المصرية(1906)لا يذكر الجزيرتين بشئ.

ب خريطة مصر الجيولوجية (١٩١٠) (مرجع رقم 138) تترك الجزيرتين بيضاوى اللون دلالة على عدم تبعيتها لمصر، ولايمكن المجادلة بأن ذلك كان عن جهل بجيولوجيتهما، لأن تيران وردت ملونة في خريطة فيجارى بك الجيولوجية(1865)(غير مذكورة بقائمة المراجع)، كما أن أصقاعاً ظلت مجهولة حتى سنوات قليلة خلت (مثل هضبة الجلف الكبير) قد وردت ملونة في خريطة ١٩١٠.

جـ خريطة مصر الجيولوجية المنقحة (١٩٢٦) الصادرة عن مصلحة المساحة المصرية تستمر في ترك الجزيرتين دون تلوين (مرجع رقم 149).

د بل وفي خريطة رسمية حديثة جداً (١٩٨٧) أصدرتها الهيئة العامة للبترول (مرجع رقم 182) تُركت الجزيرتان دون تلوين إشارة إلى عدم تبعيتهما لمصر.

هـ إدارة المساحة العسكرية عندما أصدرت مجموعة سيناء ١/٢٥٠٠٠٠ تجاهلت الجزيرتين مكتفية بورودهما في اللوحات ذات المقياس الأصغر.

و عندما أصدرت أكاديمية البحث العلمى أطلس سيناء (١٩٨٠) استبعدت أن تكون الجزيرتان مصريتين من خريطة التربة، أما خريطة سينا الجيولوجية (الأطلس نفسه) فلم ترسم الجزيرتين من الأصل.

وبالطبع تجعل جميع الأطالس العالمية(١) الجزيرتين سعوديتين، وذلك برسم خط الحدود بين تيران وساحل سيناء، بل إن خريطة قبل تعيين حدود مصر الشرقية (خريطة جونستون عام ١٩٠٤، مرجع 130) ترسم خط الحدود بين سيناء والحجاز بحيث تمر غرب تيران.

وبناء على كل ذلك، لم يكن مستغرباً أن يعتبر أحد العسكريين المصريين - في مقال له - الجزيرتين على أنهما من "الجزر السعودية" (محرز الحسيني، ١٩٨٩: ٤١٧).

تيران وصنافير في التاريخ:

ربما كان عمل الراهب موسل (شمال الحجاز) أشمل مايمكن أن يكتب عن تاريخ هذه المنطقة في العصرين القديم والكلاسيكي، وبعد أن جاس هذه الأصقاع لسنوات محققاً، وبعد أن جمع المادة التاريخية عنها في كل اللغات، انتهت تحقيقاته إلى أن تيران تغير اسمها ثلاث أو أربع مرات (Musil, 1926: 308)، وأن أول

---

(١) لايستثنى من ذلك سوى الخرائط الإسرائيلية، ومنها خريطة سيناء الجيولوجية (مصدر رقم ١٣٨٣).

أسمائها المعروفة ناسا والذي يعني جزيرة البط، بهذا ذكرت في بربلوس البحر الأحمر، وهى نفسها جزيرة فوكون (عجل البحر) في اسطرابو (Musil: 305)، وهى آينو وفق بطليموس الجغرافي، ويوتابا في عصور الرومان (Musil: 307). أما صنافير فقد رجح أنها جزيرة ديا قديماً (Musil: 305).

لقد كانت جزر مدخل خليج العقبة ذات تاريخ حافل بالاستيطان والإغارات قبل أن يسدل على تاريخها الكثير من الغموض في العصور الإسلامية، وقد استخلص موسل أن بنى لحيان قد ملكوا حوالى الخليج وجزر مدخله فيما بين القرنين الخامس والثالث ق.م. (وعلى اسمهم سمى خليج لحيان في الجغرافيات القديمة) (Musil: 305، وبعد ذلك تشير النصوص الجغرافية اليونانية إلى أن اللحيانيين أفسحوا للأنباط الذين استوطنوا جزر مدخل الخليج في القرنين الثاني والأول ق.م. (حيث حل اسم خليج أيلة محل خليج لحيان)، ولاتشير النصوص إلى علاقة لمصر بهذه الجزر إلا من وجهين:

- ماذكر في أكثر من مصدر عن تكريس إحدى الجزر لعبادة إيزيس، ويمكن أن ينظر إلى ذلك في سياق ماكان لمصر من نفوذ ثقافي، إذ وصلت عبادة إيزيس إلى مكة (حيث تم تعريب اسمها إلى العزى واستمر ذلك حتي ظهور الإسلام).
- أما عن الوجود السياسى، فلم تذكر المصادر شيئاً عن علاقة مصر بالجزر سوى أن الرومان أرسلوا أسطولا لتأديب أهل جزر مدخل الخليج من الأنباط "الذين بدءوا يهاجمون السفن الآتية من مصر ويسلبونها مستخدمين قوارب صغيرة" (Musil: 304).

ويفهم من المصادر القديمة أن الأساس الاقتصادي للجزر كان أشجار الزيتون "الذي يختلف عن شجرنا" كما يقول البربلوس، وكذلك طيور البحر (وصيد السمك بالطبع)، ويبدو أن الأنباط بحسهم التجاري هم أول من اكتشف إمكانية الإفادة من الموقع الحاكم للجزر. وبعد تدمير دولة الأنباط على يد الرومان لم يعد يسمع عن الجزر في كتابات القرنين الثالث والرابع الميلاديين (Musil: 306)، ثم عاد ذكرها بعد أن اتسع نفوذ امرئ القيس الذي كان ينطلق من دومة الجندل ليشن غاراته، "ثم نجح في العبور بقواربه إلى أيوتابا (تيران)"، ويقدر موسل أن "امتلاك امرئ القيس لأيوتابا" جاء قبل عام ٤٧٣م، وأنها كانت قبلا ملكاً للرومان، وأنه "أخذ يجبى الضرائب فأثرى كثيراً، ثم أبدى رغبته في التحالف مع الرومان وأن يصبح فيلاركا للبدو... فاستقبله الرومان استقبالا حسناً في القسطنطينية وعينوه فيلاركا وسمحوا له

بالاحتفاظ بالجزيرة" (Musil: 306)، ولكن الجزيرة لم تبق طويلا ملكاً لخلفاء امرئ القيس، إذ مالبثت أهميتها أن أغرت بدو سيناء أو Scenitan Arab كما يقول موسل (Musil: 308) أن تكون "أيوتابا والجزيرة الصغيرة المجاورة لها شرقاً - أى صنافير - كانتا لاتزالان تابعتين لمقاطعة فلسطين الثالثة" حتى عام ٤٩٠م، وكان الارتباط بين تيران وفلسطين يرجع إلى أيام سليمان النبى على الأقل، لكن استخدام ميناء أيلة أيام النبى سليمان كان لفترة محدودة على العموم (Melamid, 1957: 232)، واليهود المحدثون يسمون تيران يوتفات بناء على نصوصهم القديمة، وكان هذا ماأعلنه بن جوريون عام ١٩٥٧.

ويبدو أن الأمن الذي كان مكفولا على الطرق البرية في العصر الإسلامي لم يشجع كثيراً على الرحلة البحرية في المنطقة التي تعنينا، وهذا مايفسر قلة ماكتب عن المنطقة في الجغرافيات الإسلامية، وهذه الكتابات اكتفى معظمها بوصف خطورة الملاحة مثلما يذكر الهمدانى "رءوس هذا البحر المتعالمة بالخطر والصعوبة..وباب المندب... وتاران" (الهمدانى: ١٢٧) أما ماذكره الإصطخري من أن تاران هى أخطر مكان بين القلزم وأيلة، فهو نفس مانقله عنه ابن حوقل (Al-Wohaibi, 1974: 47)، ويعتبر تقرير ياقوت الحموي، الذي لايشغل إلا سطوراً قليلة، أوفي ماكتب عن تاران في العصور الإسلامية:

"يسكنها قوم من الأشقياء يقال لهم بنو جدان يستطعمون الخبز ممن يجتاز ، ومعاشهم السمك وليس لهم زرع ولاضرع ولاماء عذب وبيوتهم السفن المكسرة، ويستعذبون الماء ممن يمر بهم في الديمة، وربما أقاموا السنين الكثيرة ولا يمر بهم إنسان، وإذا قيل لهم ماذا يقيمكم في هذا البلد قالوا البطن البطن أى الوطن الوطن".

(ياقوت، جـ٢، ٦-٧)

وهذا التقرير نجده منقولا بحروفه تقريباً لدى القزويني (ص١١٩)، كما نجد إشارة إلى "جزائر بني جدان" لدى ابن حوقل (ص ١٥٠) دون أى تفصيل.

وفضلا عما ورد مقتضباً في الجغرافيات الإسلامية المنشورة، لم يجد صاحب معجم البلدان السعودية من الكتب المخطوطة التي ذكرت تيران سوى كتاب ابن العطار، والذي ذكرها بكلمتين "جزيرة أبى محمد جبل شامخ بها مرسى أول بحر تاران عظيم الموج والهيجان" (حمد الجاسر، جـ١: ٢٤٨)، أما صنافير فلم يرد لها أى ذكر في المصادر الإسلامية (أنظر حمد الجاسر، جـ٢: ٧٩٢).

وبإغلاق العثمانيين لشمال البحر الأحمر أمام الملاحة الأوربية، وبإهمال النقل البحرى من أيلة وإليها، كان من الطبيعي أن يظهر خليج العقبة على الخرائط مشوها جداً، لدرجة أن خريطة حديثة نسبياً ودقيقة مثل خريطة مصر لعلماء الحملة الفرنسية (١٨١٨) جعلت للخليج نهايتين من الشمال، وإن كانت تيران وصنافير مذكورتين بالاسم يجمعهما اسم واحد: جزر القراصنة.

وجزر القراصنة وصفت بها جزر مدخل خليج العقبة في كثير من خرائط الرحالة الأوربيين في القرنين ١٨ و١٩، وكانت هذه الخرائط غير دقيقة تجعل المضيق متسعاً جداً، وقد نقل عنهم بعض الرحالة المسلمين فجاءت خريطة علي بك العباسي تجعل المضيق متسعاً وتسمى تيران (جزيرة الشرم) وتهمل صنافير (Ali Bey, 1816: 7-26)، وأخيراً رسمت أول خريطة دقيقة لخليج العقبة ونشرتها البحرية البريطانية عام١٨٣٣ (مرجع رقم 153)(١).

واستمر إهمال الملاحة في خليج العقبة في مطلع القرن ١٩ لدرجة أن الرحالة الفرنسي دو لابور لم يجد أية سفينة في الخليج (Melamid, 1957: 233)، وهو أيضاً مايذكره تقرير الكابتن مورسبى الذي مسح خليج العقبة عام ١٨٣٣.

---

(١) ورد اسم تيران وصنافير محرفين في هذه الخريطة: طرحان وسن عفار، وهذه الطبعة من خرائط البحر الأحمر هى الأولى والأخيرة التى كتبت فيها أسماء المواضع بالعربية بجانب الإنجليزية، خطأ مرحلة الرسم ومرحلة المسح (عطا الله مجلى ١٩٨٢، Weill, 1908:341) وتعتبر خريطة بركهارت ١٨١٦ أول خريطة دقيقة لخليج العقبة فى مشكلة الخليج، وخريطة روبل ١٨٢٦ أكثر دقة

"No native vessels ever navigate the Gulf of 'Akabah, and such a dread have they of this place, that in crossing the Red Sea, near this Gulf the Arabs always offer up a prayer for their safety...." (Red Sea pilot, 1873: 133)

وبإهمال الملاحة أهمل شأن جزر المدخل، لدرجة أن تيران وصنافير لم ترسما في خريطة فرمان ١٨٤١، ولم يقتصر إهمال شأن الخليج على الملاحة فيه، بل ولم يكن مستغلا حتي في الصيد، لدرجة أن الإنجليز عندما احتلوا العقبة عام ١٩١٧ لم يكن بالمنطقة ولا مركب صيد واحدة (Melamid, 1957: 234).

كانت العقبة وجنوب فلسطين الحالية ضمن أراضى الحجاز، وباحتلال قوات ابن سعود للحجاز عام ١٩٢٧ كان يفترض انتقال تبعية كل تلك الأراضى إليه، ولكن الإنجليز كانوا يحتلون العقبة منذ ١٩١٧، "وسرعان ماظهر حد بحكم الأمر الواقع عند نقطة انتهاء إدارة إمارة شرق الأردن، ولم يحدد هذا الحد أبداً، .... ولكي تعبر السعودية عن احتجاجها لم تسمح بالمرور من العقبة وإليها عبر هذا الخط" (Melamid, 1957: 235).

وهكذا يمكن النظر إلى إهمال السعوديين شأن تيران إما إلى خوفهم من الاصطدام بالإنجليز وخسرانهم تيران كما خسروا العقبة من قبل، أو ببساطة لأنهم لم يهتموا بأمر الجزر، أو أنهم كانوا يعتقدون أن أمر تبعيتها لهم ليس محلا للجدل.

ظلت تيران مجهولة رغم وقوعها على طريق ملاحى، ورغم مرور بعض الرحالة بها فلم يهتموا بها ولم يكلفوا أنفسهم أن يصفوها (أنظر مثلا Beke, 1879: 321)، ولذلك عندما نزل الجيولوجي المصري نصري مترى شكرى تيران في يناير ١٩٣٥ (ضمن رحلة السفينة مباحث)[1] فقد كان أول من جمع عنها بيانات جيولوجية ميدانية (وإن لم تنشر أبداً)، وفي ذلك يقول تقرير رحلة مباحث عن تيران إنها كانت **almost quite unknown** حتي ذلك الوقت (Reports on... 1936: 6)، لكن مصر لاتستطيع الاستناد إلى واقعة كهذه لإثبات تبعية الجزيرة لها، لأن هذا الجيولوجي نفسه قد نزل جزيرة يبعه السعودية وقام بدراستها (Op.Cit : 7)، أما صنافير فلم تحاول البعثة النزول إليها.

---

(١) ينبغى عدم الخلط بين هذه الرحلة ورحلة السفينة مباحث فى البعثة التى عرفت ببعثة جون مرى. (cp.Hoffmeister, 1938) وعبد الفتاح محمد، ١٩٥٦.

ولم يقيض للجزيرتين من يدرسهما دراسة علمية إلا بعد أن احتلهما اليهود، ففي ١٩٥٧ درست تيران في رسالة بالجامعة العبرية (مصدر رقم ١٦٢٠)، وبعد ١٩٦٧ درس اليهود صنافير ونشروا عنها تقريراً موجزاً (Aizenberg & Gilboa, 1974)، فيما اقتصرت الدراسات التي قام بها مصريون على الاكتفاء بتفسير الصور الجوية.

الجغرافيا ومشكلة تيران وصنافير:

باستعراض آراء القانونيين المصريين فيما سبق اتضح أنها تتراوح مابين مصرية الجزر وسعودية الجزر تأكيداً أو ترجيحاً، ولم يقل أى منهم بحالة عدم التمييز، وهى الحالة التي تنطبق على هذه الجزر بوضوح والتي يلخص أحد الكتاب مبررها فيقول:

"حالة تيران وصنافير غير ممددة قانوناً، فهي غير مأهولة منذ القرون الوسطى، وليس هناك دليل على سيادة أية قوة عليها في العصور الحديثة. ومن الناحية الجغرافية تبدوان وكأنهما متطوعتان عن الساحل السعودى. ولم تطالب بهما السعودية رسمياً إلا عام ١٩٥٧ وليس هناك دليل على أن هذه الجزر كانت تنتمي لمصر قبلا"

(Porter, 1957: 2)

وقبل استعراض مايمكن أن تقدمه الجغرافيا في النزاع، قد يكون مناسباً التعرض للجزيرتين بالوصف:

يوضح الشكل (٣٠) مدخل خليج العقبة ويفهم منه موقع الجزيرتين كما يمكن أن نستنتج منه الأهمية النسبية لكل منهما، أما عن السطح، فصنافير شديدة التقطع سواء صخورها النارية أم الجيرية، بحيث لاتتمتع بمكان منبسط يصلح مهبطاً للطائرات إلا في وسطها، كما أن شكلها الهلالى قد أتاح هدوء المياه في خليجها الواقع إلى الجنوب منها بحيث يمكن أن تستخدمه الطائرات وقت الطوارئ (Naval Intelligence Division, 1946: 95) ولاتجاوز مساحة صنافير ٣٩٠ كم٢، ولكن مساحة البحر الإقليمي المترتب على وجودها تبلغ نحو ٧٥٢ كم٢ في حالة ماإذا اعتبرت الجزيرة كيانا مستقلا .

أما تيران فهى أكبر مساحة (٥ ٩٠ كم٢، يترتب عليها ٧٠٨ كم٢ من البحر الإقليمي) وأكثر تنوعاً في التركيب الصخري وفي السطح، فبينما تسودها في جزئها الجنوبى كتلة ناتئة من الجرانيت، تعلو إلى ٥٢٦ م وتعطي الجزيرة شكلها المميز

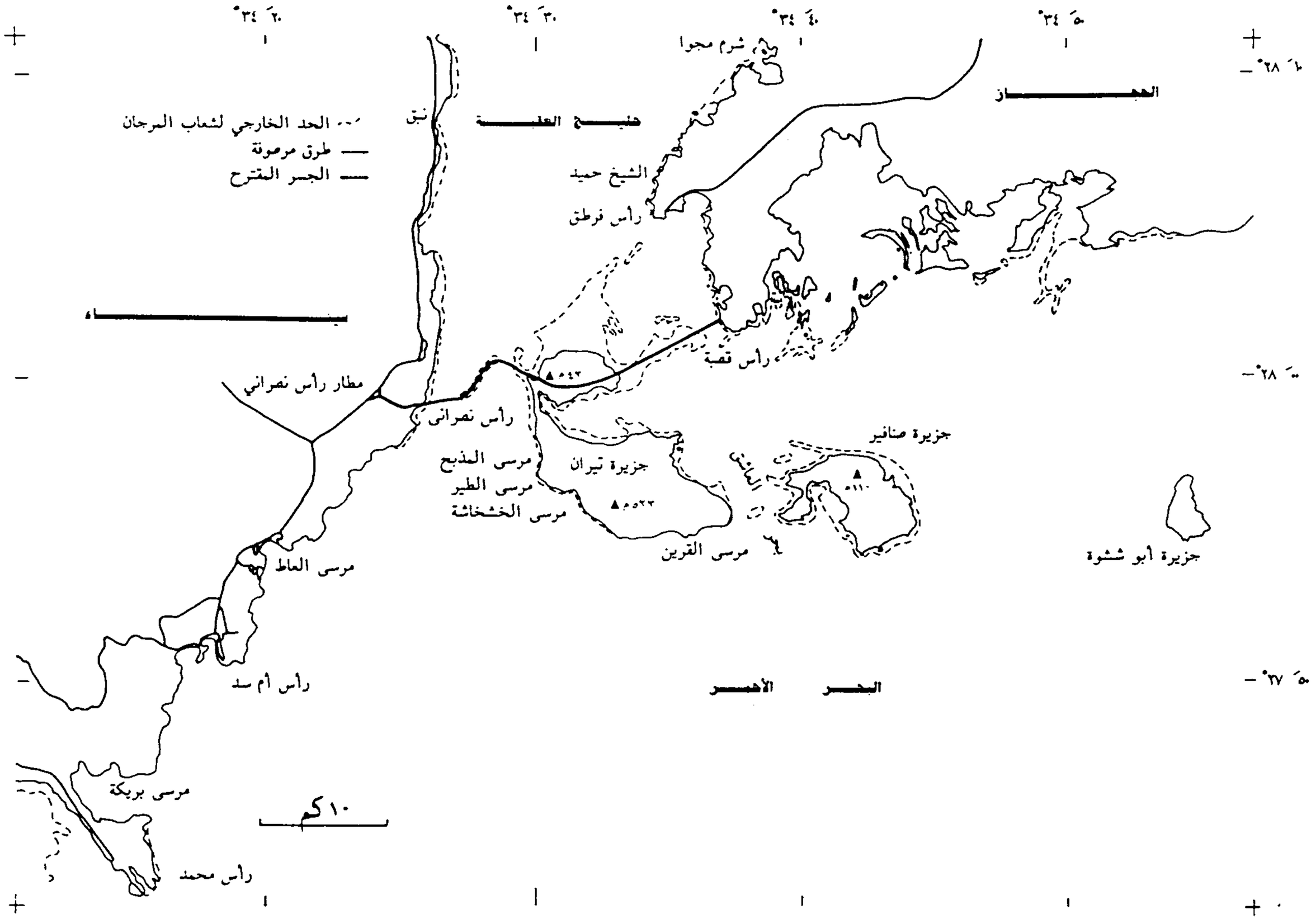

المصدر: مجموعة خرائط ١/سر٣ لإدارة المساحة العسكرية (مصر)
خرائط البحرية البريطانية ١/سر٢٥، ١/سر٣٠

مدخل خليج العقبة

شكل (٣٠)

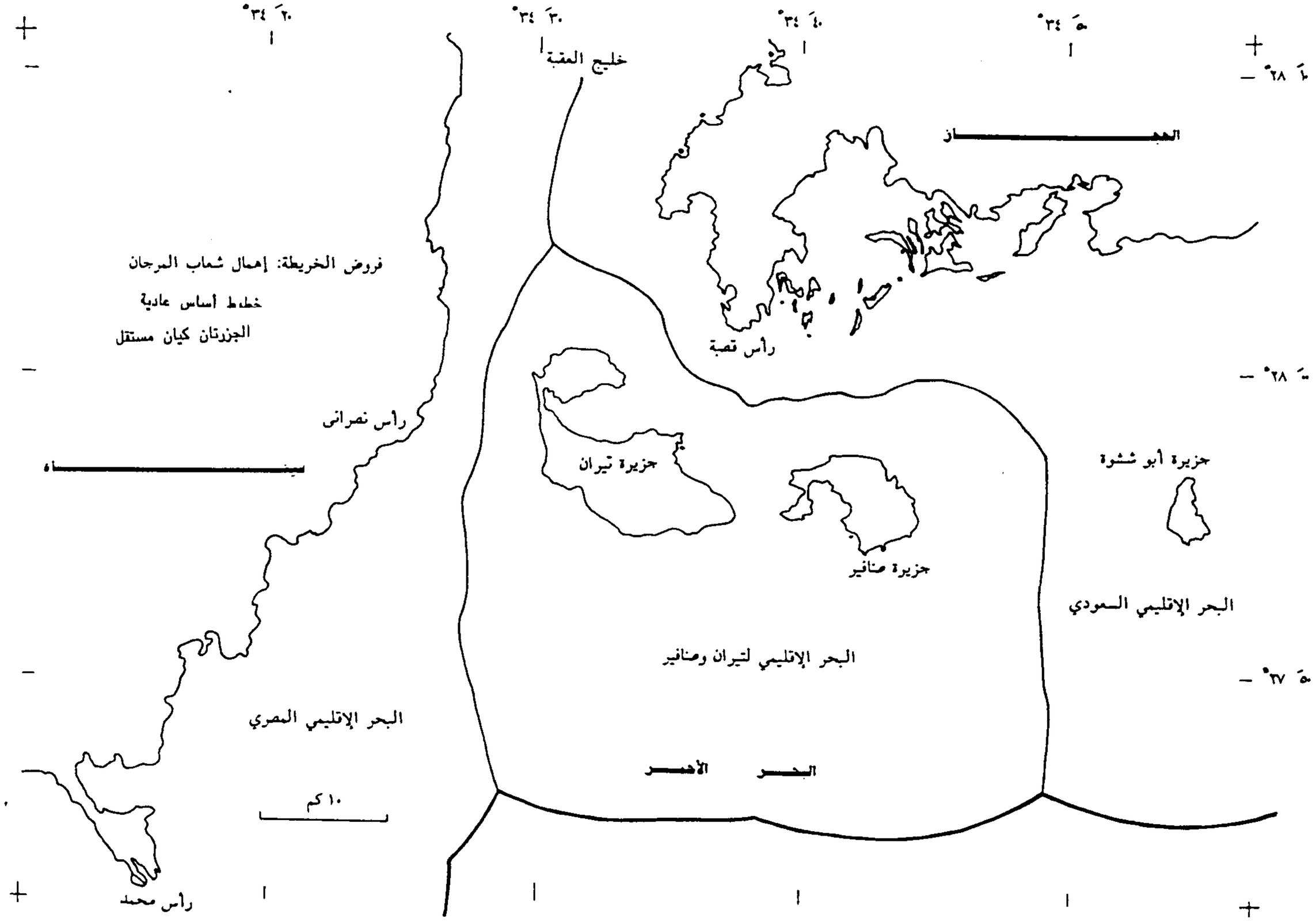

المصدر: إدار المساحة العسكرية (١٩٩٠) مجموعة سيناء ١/٣٥٠

الحدود البحرية حول تيران وصنافير

شكل (٣١)

(صورة رقم ٦)فإن أطرافها مكونة من صخور رسوبية أو رواسب مجواة، فضلا عن طبقات الجبس المميزة، وتنتهي الجزيرة في ركنها الشمالي بشبه جزيرة منبسطة لاتتصل بالكتلة الجنوبية إلا من خلال برزخ يضيق عرضه إلى نحو ٧٥٠ م، وهذا الجزء المنبسط يوفر أقرب اتصال ممكن بين الشاطئين السينائي والحجازي، ولذلك رُشح ليمر به الجسر المقترح بين مصر والسعودية (شكل رقم ٣٠)، وتفتقر تيران إلى الماء العذب إلا ماخلفه المطر وسط الصخور (Naval Intell. Div., 1946: 94)، وقد أتاح تعرج شواطئها ظهور عدد لايحصى من المراسي، خاصة على سواحلها الغربية.

وفيما بين تيران وشاطئ سيناء تنتشر أربعة من شعاب المرجان لاتظهر فوق صفحة الماء إلا عند الجَزر صيفاً (Red sea pilot, 1987: 167) وقد أعطى الإنجليز هذه الشعاب أسماء أيام مسحهم خليج العقبة أول مرة، أما مصر فلم تسمها،ولذلك تتركها الخرائط المصرية دون اسم. وهذه الشعاب توازي المجرى الملاحي فلم تؤثر على الملاحة، وهى تحمل أسماء جوردون وتوماس ووودهاوس وجاكسون، وتتراوح مساحاتها مابين ربع ونصف الكيلو متر المربع، ويتراوح البعد بين أى منها ومايجاوره بين ٢٠٠ و٧٠٠م، ويقوم على شعب جوردون فنار، وإن كان هذا لم يمنع من جنوح كثير من السفن التي مازالت ترصع مدخل الخليج، منها يعود إلى الحرب العالمية الأولى ومنها ماشحط في الثمانينيات (cf. Red sea pilot: 167)، والحق أن خرائط مضيق تيران التى كانت تعتمد عليها السفن كانت ترجع إلى مسح الانجليز للمضيق عام ١٩١٧، ولم يتم تحديثها إلا عام ١٩٧٢ على يد اليهود (cf. Hall, 1975: 69).

وتقسم الشعاب الممر الملاحى إلى ممرين: ممر إنتربرايز بين سيناء وشعب جوردون (شكل ٣٢) عمقه ٢٥٢م، وعرضه ١٣٤٠م، ومساحته مقطعه ٢م٢٫١٦٨٫٥٠٠، وممر جرافتون بين شعب جاكسون وساحل تيران، وعمقه ٧٠م وعرضه ٨٣٠م. ومساحة مقطعه ٢م٥٣٫٠٠٠ (Hall, 1975: 71) ولايستعمل للملاحة إلا قليلا، وفي جميع الأحوال لاتسير السفن ليلا في أى من المضيقين، كما أن تقابل سفينتين في أي منهما يشكل خطراً (Red sea pilot: 167).

وفيما بين تيران وساحل الحجاز تنتشر أربع مجموعات من الشعاب، تتراوح مساحة الواحد منها مابين نصف و ٥ر١ كم٢، وقد أعطاها السعوديون أرقاماً فسموها جزيرة ١، .....، جزيرة ٤ ، وليس أى منها بجزيرة فكلها لاتظهر فوق الماء حتى في وقت الجزر.

صورة رقم (٦)

جزيرة تيران كما تبدو للرائي من شرم الشيخ

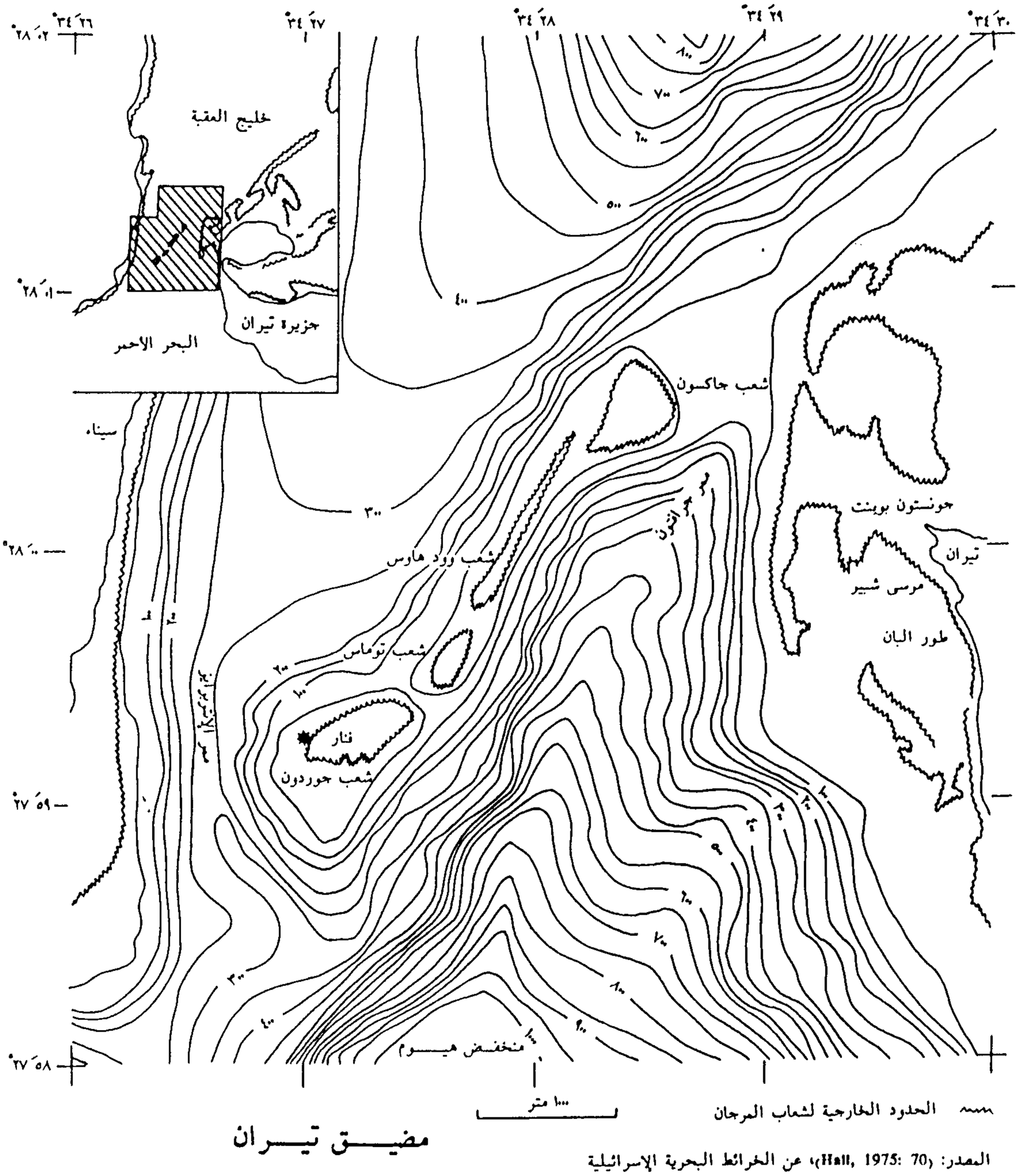

المصدر: (Hall, 1975: 70)، عن الخرائط البحرية الإسرائيلية

شكل (٣٢)

ويتضمن أى تحليل جغرافي لمشكلة الجزيرتين الإجابة على مجموعة التساؤلات:

- مامكان الجزيرتين من ظاهرات قاع البحر، حيث إن بعض التطبيقات في المحاكم الدولية قد أخذت بذلك من قبل، بمعنى مع أى قطر تتكامل الجزر جيولوجيا.
- تطبيق قواعد رسم خطط المنتصف بإهمال الجزيرتين، ومن ثم تحديد تبعيتهما، وكذلك معرفة المساحات المائية المترتبة على كل من الجزيرتين، وهو أمر يجب أن يؤخذ في الحسبان قبل أية مفاوضات.
- النظر إلى المساحة المتنازع عليها في ضوء العلاقات الاقتصادية والمكانية الأخرى مع كل من جانب سيناء وجانب الحجاز.

وتعطى الإجابة على السؤال الأول الجزيرتين للسعودية بلاشك، فالجزيرتان امتداد طبيعي للحجاز، بينما يفصلها عن مصر منخفض سحيق (منخفض هيوم). وبكلمات أخرى، فإن الأخدود الإفريقي العظيم واقع بين ساحل سيناء وتيران، وهو مايظهر من خريطة خطوط الأعماق (شكل رقم ٣٢). يراجع ايضا (Ben Avraham, 1979) .

إما الإجابة على السؤال الثانى، أى رسم خطوط الوسط بإهمال الجزيرتين، فلاينبغي اللجوء إليها إلا حيث لايمكن إثبات السيادة لأى من الطرفين، وهكذا تطبق بشكل تلقائي القاعدة القانونية القائلة بأن الجزيرة "تتبع الدول تلقائياً لمجرد تواجدها في إطار البحر الإقليمي، حتى ولو لم تقم الدولة التى تتبعها بشغلها أو احتلالها (أى حتى ولو كانت من الجزر المهجورة)" (أحمد أبو الوفا، ١٩٨٩: ٤٨٣)، وبرسم خطوط الوسط بإهمال الجزيرتين (شكل رقم ٢٩)، اتضح أنه فضلا عن وقوع صنافير كلها في البحر الإقليمي السعودي، فإن نحو ٦٥٪ من مساحة تيران واقعة في هذا البحر أيضاً، ومن ثم تسقط كل الحجج السابقة التى قالت إن تيران أقرب لمصر من السعودية (يراجع مثلا، أحمد أبو الوفا، ١٩٨٩: ٤٩٧)، ولعل الاستنتاجات قد جاءت من مجرد النظر العابر إلى الخرائط. والحق أن هذه الاستنتاجات لم تقدر رأس قصبة حق قدرها، فهى المسئولة عن وقوع معظم تيران في البحر الإقليمي السعودى.

لقد صمم الشكل (٢٩) على أساس خطوط أساس عادية(١). وبافتراض إهمال شعاب المرجان، ولو استخدمت خطوط أساس مستقيمة فإن نصيب مصر من تيران قد ينخفض إلى ٥٪ من مساحتها، وقد ينعدم، ذلك أن الساحل السعودى شديد التعرج فيستفيد من خطوط الأساس المستقيمة، أما الساحل المصري أمام تيران فهو مستقيم بطبيعته. وسواء استخدمت خطوط الأساس العادية أم المستقيمة، فإن الأمر يقتضى دائماً إهمال شعاب المرجان الأربعة بين تيران والساحل السينائي، لأنه إذا كان هناك خلاف حول الجزر نفسها، فمن باب أولى أن يكون هناك خلاف حول الشعاب حولها.

أما المساحات المائية المترتبة على تبعية الجزيرتين لأى من مصر أو السعودية، فهى موضوع ٢-٣-٣، والهدف من تحديد هذه المساحات هو أخذها في الاعتبار إذا حدثت مفاوضات بين مصر ودولة عريقة في اتباع سياسات الحلول الوسط مثل السعودية.

وبالرغم من بساطة الحقيقة التى تعطى الجزيرتين للسعودية، وسهولة التوصل إليها من مجرد رسم خطوط الوسط، فإنه يلاحظ أن الدراسات الجغرافية والسياسية للسعوديين قد أهملت مسألة تيران، ربما لأن السعودية كانت تنوء بمشكلات حدودية عديدة (cf. Hamadi, 1981-Abou Dawood, 1984, 1990- Ar fag, 1980- Wilkinson, 1971- Asadallah, 1971 - Bakhashab, 1985, 1987). بل إن أحد الدارسين للسياسة البحرية السعودية يذهب إلى القول "وليس هناك في الوقت الراهن أى نزاع بين المملكة العربية السعودية ومصر فيما يتعلق بتحديد بحارهما الإقليمية المتداخلة في خليج العقبة ومضيق تيران" (ناصر العرفج، ١٩٨٣: ٦٥).

وتبقى الإجابة على السؤال الثالث الخاص بالعلاقات المكانية عبر المضيق، وهذه العلاقات منعدمة حالياً، إذ يتم الاتصال بين مصر والسعودية عبر سيناء عن طريق نويبع والأردن. وكانت الكلية الفنية العسكرية قد كلفت منذ ١٩٨٢ بدراسة مشروع جسر عبر مضيق تيران، وبعد دراسات للتربة صمم الجسر وصنعت مجسمات له، وطبقاً لهذا التصميم يبلغ طول طريق الشيخ حميد/مفرق طريق شرم الشيخ رأس نصرانى نحو ٢٦ كم، منها ١٤٫٩ كم بين الشاطئين المصري والسعودي، منها ٦٫٩ كم فوق الماء

---

(١) فيما يتعلق برسم خطوط الأساس تراجع الصفحات القادمة.

(يراجع الشكل ٣٠) . وقد صمم المشروع على شكل جسر معلق يسمح بمرور الملاحة من تحته، ولابد أنه سيكون معدنياً في هذه المنطقة النشطة زلزالياً. ورغم الميزة الواضحة لهذا الجسر في تسهيل حركة الحجاج والتبادل الاقتصادي، فإن السعودية لم تعر الموضوع اهتماماً، ربما خوفاً من الانفتاح على مصر، أو ربما ضغطاً عليها لحل مشكلة الجزر أولا.

مشكلة المساحة المائية التابعة لجزيرتي تيران وصنافير:

يقضى المبدأ القانوني المشهور "الأرض تهيمن على البحر" la terre domine la mer أن تتبع المساحة المائية حول تيران وصنافير من حيث السيادة الدولة صاحبة السيادة على الجزيرتين، فالمسألة إذن فرع من أصل هو السيادة على الجزيرتين، وهو ماسبق مناقشته في ٢-٣-٢. وبالتالى فإنه لايبقي هنا سوى القول إن هذه المساحة لاتشمل فقط البحر الإقليمي للجزيرتين، الذي يوضحه الشكل رقم ٣١، والذي تبلغ مساحته نحو ١٤١٠ كم٢، ولكنها تشمل أيضاً كل مايترتب على اليابسة من امتدادات بحرية أخرى، مثل المنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة. وبالتالى فلحساب أثر انتقال تبعية الجزيرتين من مصر إلى السعودية، يتطلب الأمر القيام بالخطوات التالية:

- حيث إن الجزيرتين قريبتان من كل من مصر والسعودية بما يكفي لاعتبارهما داخل خط الأساس المستقيم، فإنه يلزم أولا رسم خطوط أساس مستقيمة (سعودية) تضم داخلها تيران وصنافير ورسم خطوط الوسط بين خط الأساس هذا وخط أساس مستقيم على الساحل المصري (الشكل ٤٠ -أ).
- تعاد هذه الخطوة بأن يرسم خط أساس (مصري) مستقيم تكون الجزيرتان داخلتين فيه - مع رسم خط سعودي على ساحل الحجاز، ويعاد رسم خط الوسط (الشكل ٤٠ - ب) بعد رسم خطوط الوسط، ترسم الامتدادات البحرية في الحالين.
- تراكب الخريطتان بعضهما على بعض فينتج لنا الشكل ٤٠ - ج الذي يوضح أن نقل التبعية من مصر إلى السعودية (كمثال، ويمكن عكس الأمور عند افتراض نقل التبعية من السعودية إلى مصر) ستترتب عليه جملة من الآثار:
  - سيتغير الوضع القانوني لحوالى ٧٦ كم٢ كانت من قبل مياها داخلية مصرية بينما ستكسب السعودية نحو ٢١٢ كم٢ من المياه الداخلية (الحالتان 1, 2 في شكل ٤٠ - ج).
  - سيتم نقل للتبيعة لـ ٢٢٠٧ كم٢ من الماه الأخرى تمثل ست حالات مختلفة (يراجع الشكل ٤٠ - ج، الحالات من 3 : 8).
  - ينعدم تأثير الجزيرتين على بعد ٦١ كم جنوب الخط الواصل بين الأطراف الجنوبية لسواحلها، وبطبيعة الحال ستقع نقطة انعدام التأثير على خط الوسط في البحر الأحمر.

ويمكن - في إطار مفاوضات مصرية سعودية قد تنتهى بإعطاء صنافير دون تيران للسعودية - تطبيق الخطوات السابقة لمعرفة أثر نقل تبعية صنافير وحدها، أوأثر نقل تبعية صنافير والجزء من تيران الذى يوضحه الشكل ٢٩ .

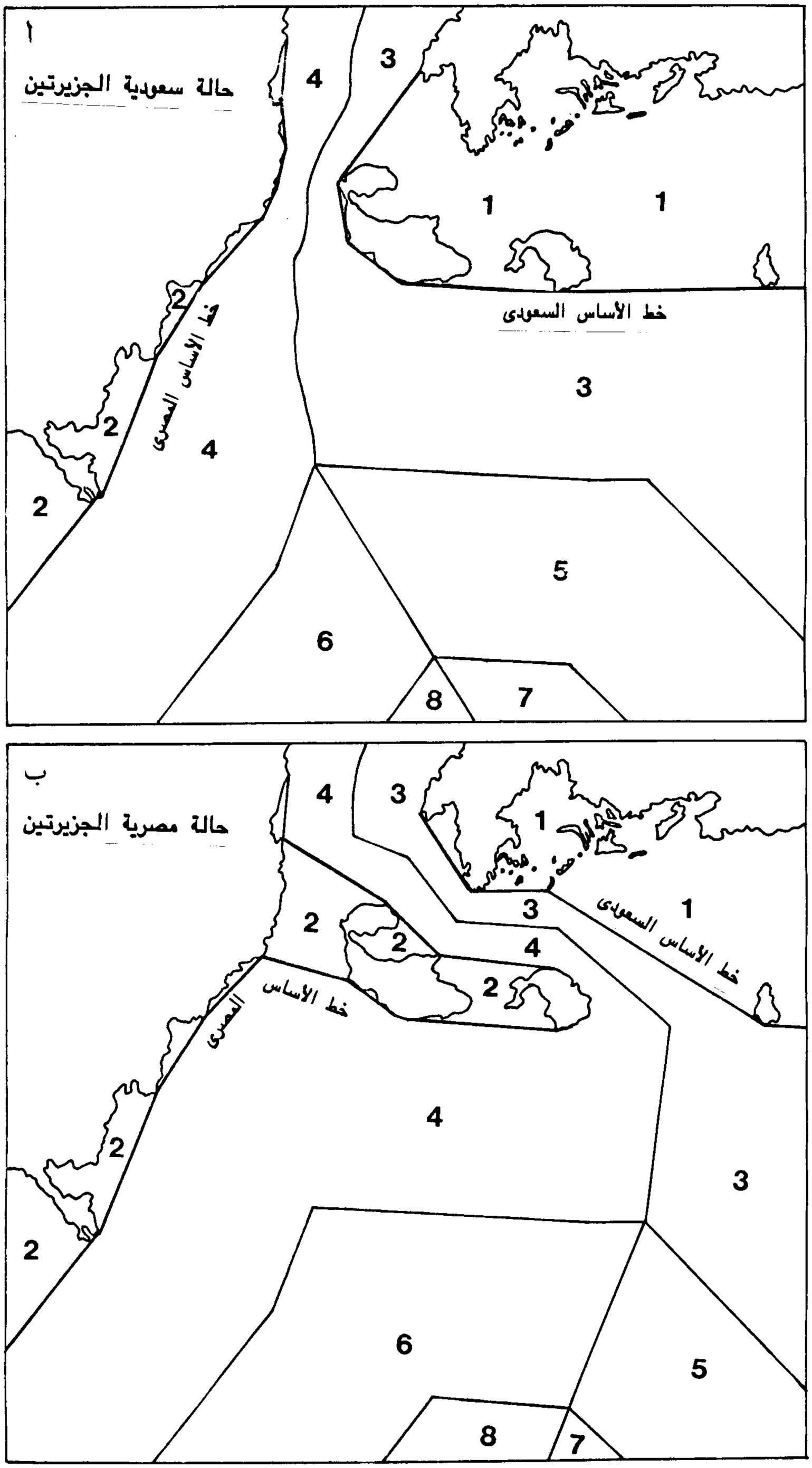
ا
حالة سعودية الجزيرتين
4
3
1
1
خط الأساس السعودى
خط الأساس المصرى
2
2
4
3
2
5
6
8
7
ب
حالة مصرية الجزيرتين
4
3
1
3
1
خط الأساس السعودى
2
2
4
2
خط الأساس المصرى
خط الأساس
4
2
3
2
6
5
8
7

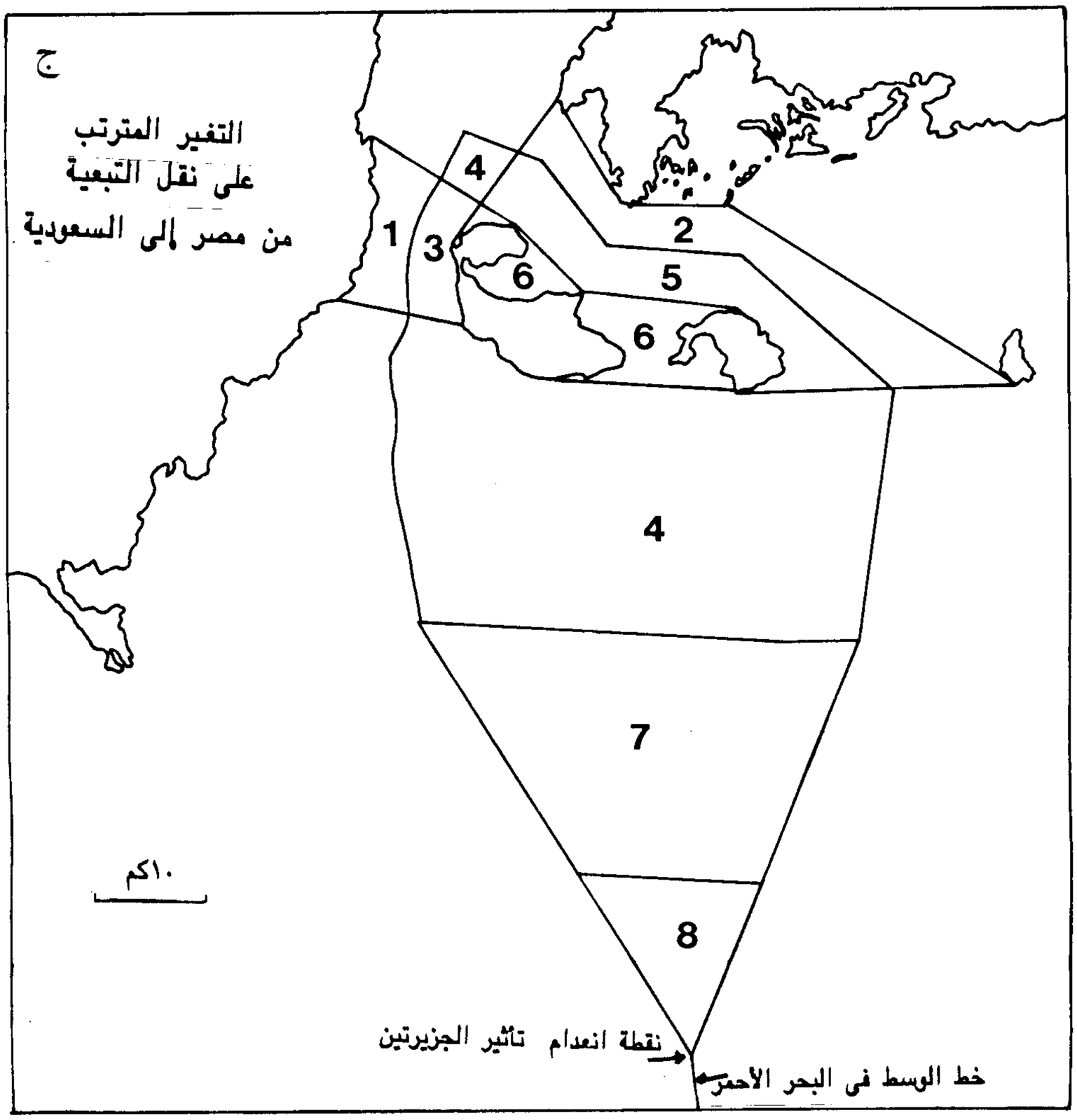

شكل رقم(٤٠)

المساحة البحرية المترتبة على انتقال تبعية تيران وصنافير

1	من بحر إقليمى مصرى إلى بحر إقليمى سعودى	كم٢
2	من بحر إقليمى مصرى إلى بحر إقليمى سعودى	كم٢
3	من بحر إقليمى مصرى إلى بحر إقليمى سعودى	كم٢
4	من بحر إقليمى مصرى إلى بحر إقليمى سعودى	كم٢
5	من بحر إقليمى مصرى إلى بحر إقليمى سعودى	كم٢
6	من بحر إقليمى مصرى إلى بحر إقليمى سعودى	كم٢
7	من بحر إقليمى مصرى إلى بحر إقليمى سعودى	كم٢
8	من بحر إقليمى مصرى إلى بحر إقليمى سعودى	كم٢